التنمية الجهوية والمحلية في تونس:نتائج دراسة ميدانية

Regional and local development in Tunisia: results of an inquiry

د.عادل بوسنينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس

Adel Bousnina, University of Tunis

ملخص: يهدف هذا المقال إلى دراسة التنمية المحلية والجهوية في تونس ومختلف الاشكاليات المرتبطة بها، ولا سيما أسبابها وتمثلها أوتصورها من قبل المستجوبين. بعد تقديم الإشكالية نجد دراسة لخاصيات التنمية المحلية والجهوية ثم عوامل وأسباب ونتائج الاختلال الجهوي والمحلي في تونس.في مرحلة ثانية، يهدف البحث إلى تحليل نتائج استبيان حول رؤية وتصور(Perception) المستجوبين حول التنمية المحلية والجهوية في تونس وحول الإختلال التنموي وعوامله وآثاره وعلاقته بالتخطيط واللامركزية (عوامل وتفسيرات الخللالتنموي المحلي والجهويلا سيماالأسباب السياسية والعوامل الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية، وانعكاسات التنمية غير المتكافئة).

أهم أدوات البحث هي الدراسة الميدانية والإستمارة(احتوت على 34 سؤالا موزعا بحسب المحاور التالية : البيانات الشخصية، تصور التنمية المحلية والجهوية، وتفسيرات وآثار التنمية المحلية غير المتوازنة أو الإختلال التنموي، والتخطيط واللامركزية وبعض جوانب الحكم المحلي والجهوي)،أما العينة فقصدية، حيث تمت مقابلة 423 شابا أغلبهم من خريجي التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، التنمية الجهوية، الاستبيان، الرؤية، الإختلال التنموي.

Abstract: This article aims to analyse the local and regionaldevelopment in Tunisia and the diffferent problems related to it, especially its causes, representation or perception by the interviewees.

After presenting the problematic of the article, we will study the characteristics of local and regional development, then the factors, causes and consequences of regional and local inequality in Tunisia. In the second part, we will focus our attention on the results of an inquiry on the respondents' perception and vision about local and regional development in Tunisia, on development inequality, its factors and effects, its relationship to planning and decentralization (thanks to the results of aninquiry). And in the last part of this article, we will present the most important suggestions and recommendations.

Key words: Local development, regional development, inquiry, perception, unequal developmental

أولا: إشكالية الدراسة

لا شك أن الاختلال الجهوي للتنمية وأن الفوارق الإقليمية في تونس كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى الثورة التونسية، وهي الآن أيضا أحد المحركات الرئيسية للاعتصامات والإضرابات في العديد من المدن لا سيما في الجهات الداخلية.فعلى الرغم من تحسن مختلف مؤشرات التنمية عموما، فإن التنمية المحلية والجهوية في تونس لا تزال تنمية غير متوازنة[1] تتميز بفوارق هامة بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية (وحتى بين بعض المعتمديات وسط بعض الولايات المتطورة). وقد خلق هذا التفاوت الإقليمي " انشطارا" في البلاد التونسية بين نصفين: تونس المتقدمة وتونس النامية أو السائرة في طريق النمو، حتى أننا ذكرنا (في بعض بحوثنا Bousnina Adel (2012),[2]) ما يمكن أن نسميه "الساحل والصحراء التونسية".فما هي أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى هذا الاختلال الجهوي والمحلي؟ وما هي نتائجه وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية؟

في هذا الصدد، فان الهدف من هذا المقال هو دراسة التنمية المحلية والجهوية في تونسومختلف الاشكاليات المرتبطة بهذه الظاهرة، ولا سيما أسبابها وتصورها من قبل المستجوبين، وعوامل وأسباب ونتائج الاختلال الجهوي والمحلي في تونس.

1- تقديم الدراسة الميدانية

- أدوات الدراسة الميدانية: الإستمارة بالمقابلة، واحتوت على 34 سؤالا موزعا بحسب المحاور التالية : البيانات الشخصية، تصور التنمية المحلية والجهوية، وتفسيرات وآثار التنمية المحلية غير المتوازنة أو الإختلال التنموي، والتخطيط واللامركزية وبعض جوانب الحكم المحلي والجهوي. وقد تم استخدام برنامج SPSS لتفريغ البيانات

- المجال الجغرافي للدراسة: الجمهورية التونسية لا سيما الولايات الداخلية

- المجال الزمني للدراسة: بين شهري فبراير/فيفري ويوليو/جويلية2018

- العينة : قصدية، حيث تمت مقابلة 423 شابا أغلبهم من خريجي التعليم العالي

-أهداف الدراسة الميدانية: الهدف الأساسي هو تحليل تصورات السكان حول مختلف الجوانب المتعلقة بمشكلة التنمية المحلية والجهوية في تونس. للقيام بذلك، استند الاستبيان إلى أربعة محاور رئيسية: تصور التنمية المحلية والجهوية، وتفسيرات وآثار التنمية المحلية غير المتوازنة أو الإختلال التنموي، والتخطيط واللامركزية وبعض جوانب الحكم المحلي والجهوي.

من بين النقاط الرئيسية للموضوع الأول، يمكننا الإشارة إلى تصور السكان لمفهوم التنمية المحلية، وشروط التنمية المحلية المتوازنة، وعوائق التنمية الجهوية والمحلية في تونس...

[1]وفقا للإحصائيات التي قمنا بها لمؤشر التنمية البشرية بكل ولايةيبلغ هذا المؤشر 0,859 بتونس و0,540 بالقصرين, وباستعمال التحليل العاملي Analyse factorielleيبلغ المؤشر 1,68 + بتونس و 2,13- بالقصرين.

[2] BousninaAdel (2012), *Le littoral et le désert tunisiens. Développement humain et disparités régionales en Tunisie,* Edition l'Harmattan, Paris, France.

بالنسبة للموضوع الثاني المتعلق بعدم المساواة في التنمية المحلية، فإن الهدف الرئيسي هو تحليل عوامل وتفسيرات الخلل المحلي والجهوي وأسباب استمراره (بالطبع حسب وجهة نظر السكان الذين شملهم الاستطلاع). ودراسة تصور السكان فيما يتعلق بعواقب وانعكاسات التنمية غير المتكافئة.

الموضوع الثالث يتعلق بالتخطيط واللامركزية، ويهدف إلى تحديد تمثلات السكان (والجهات الفاعلة في مجال التنمية) حول فعالية التخطيط واللامركزية ومزاياها وقيودها ومختلف عقباتها وتأثير اللامركزية على التنمية المحلية والجهوية.

فيما يتعلق بالموضوع الرابع، فهو يركز على الجوانب المختلفة للحكم المحلي، بما في ذلك وضعية الجماعات المحلية (مرضية أو مثيرة للقلق)،ونقائص الحكم المحلي

-عناصر الاستبيان :العناصر الرئيسية التي يتعين تحليلها تتعلق بتصورات أو تمثلات التنمية الجهوية والمحلية في تونس وتفسيرات وعوامل الإختلال التنموي والتخطيط واللامركزية وبعض جوانب الحكم المحلي والجهوي.للقيام بذلك، استندت دراستنا على الاستبيان الذي يضم الأجزاء الرئيسية التالية:

- المسائل المتعلقة أساسا بالخصائص الشخصية (العمر، الجنس، المستوى التعليمي الحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة...). عدد الأسئلة في هذا القسم يساوي 7

- القضايا المتعلقة بتصور السكان لمفهوم التنمية المحلية، وشروط التنمية المحلية المتوازنة، وعوائق التنمية الجهوية والمحلية في تونس. عدد الأسئلة هنا هو 6

- المسائل الخاصة بعدم المساواة في التنمية المحلية، والهدف الرئيسي هو تحليل عوامل وتفسيرات الخلل المحلي والجهوي وأسباب استمراره (بالطبع حسب وجهة نظر السكان الذين شملهم الاستطلاع). ودراسة تصور السكان فيما يتعلق بعواقب وانعكاسات التنمية غير المتكافئة. وعدد الأسئلة في هذا القسم يساوي 8

- النظرة العامة للتخطيط واللامركزية، ويهدف إلى تحديد تمثلات السكان (والمسؤولين التنمويين) حول فعالية التخطيط واللامركزية ومزاياها وقيودها ومختلف عقباتها، وتأثير اللامركزية على التنمية المحلية والجهوية (عدد الأسئلة هو 7).

-الجوانب المختلفة للحكم المحلي، بما في ذلك وضعية الجماعات المحلية (مرضية أو مثيرة للقلق)، ونقائص الحكم المحلي .وعدد الأسئلة في هذا القسم يساوي 8

ولتسهيل جمع المعلومات، استخدمنا طريقة الاستبيان الفردي المباشر. وهذا النهج لديه العديد من المزايا لأنه يسمح بالتوجه مباشرة إلى الشخص المعني لجمع المعلومات المطلوبة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يسمح بالوصول إلى أكبر عدد ممكن من الافراد والمعلومات، وبالمقارنة (وخاصة بالشرح) للحالات المختلفة.

وقد قمنا في البداية بالاتصال الهاتفي بالشبان لتقديم الدراسة وإطارها واهدافها.ثم تم الحصول على الإجابات على الاستبيان بطريقتين: من خلال الحوار عبر الهاتف مباشرة (يتم تعمير الاستبيان من قبلنا وفقا لإجابات الشاب) أو من خلال إرسال الاستبيان عن طريق البريد الإلكتروني (هذا الأسلوب على الرغم من بعض السلبيات، لديه مزايا عدة، بما في ذلك توفير

الوقت وخصوصا مجابهة عدة صعوبات تتعلق بالمسافات الجغرافية البعيدة، كإقامة الخريجين في أقصى الشمال أو الجنوب).

2.بعض خصائص العينة

مجموع عدد المستجوبين 423 شابا من بينهم 217 امرأة و 206رجلا. أما توزيع العينة وفقا للفئة العمرية فيبين التوزيع التالي:

26,9٪ ينتمون إلى الفئة العمرية 20–25 سنة

37,1٪ هم من الفئة العمرية 25-30 سنة

19,6٪ يتراوح عمرهم بين 30 و39 سنة

أما باقي العينة (16%) فهم من فئة الكهول ويتجاوز عمرهم 40 سنة.

الجدول رقم 1 : التوزيع والتوزيع النسبي لخصائص العينة

النوع	التكرار	النسبة المائوية
ذكر	206	48,7
أنثى	217	51,3
المجموع	423	100
العمر	التكرار	النسبة
20–25 سنة	114	26,9
25-30 سنة	157	37,1
30- 39 سنة	83	19,6
40–45 سنة	51	12,1
45 سنة أو أكثر	18	4,2
المجموع	423	100

المصدر: الدراسة الميدانية

وتنبغي الإشارة إلى أهمية السكان الذين يتمتعون بمستوى عالي في العينة التي شملها المسح، بالنظر إلى خصوصية هذا المسح الذي يتعلق بالتنمية المحلية والجهوية والحكم المحلي والذي يتضمن بعض الأسئلة الصعبة نسبيًا للأميين أو بالنسبة للسكان الذين لديهم مستوى ابتدائي أو ثانوي فقط، وهذا ما يفسر أن أكثر من 86 ٪ من المستطلعين لديهم مستوى جامعي.

أخيرًا، لا بد من الإشارة إلى أننا حاولنا تعميق البحث من خلال القيام "بمسح كيفي" ثان بفضل المقابلات التي أجريت مع حوالي 20 من المسؤولين التنمويين، ولا سيما في وزارة التنمية الاقتصادية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية (CGDR)، وفي بعض البلديات ومع بعض الأكاديميين والخبراء،و كانت هذه المقابلات مفيدة للغاية خاصة على المستوى "التحليلي" والكيفي، ولا سيما عوامل و آثارالاختلال التنموي.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة

1-المفاهيم الرئيسية

-التنمية الجهوية أو المحلية ظهرت أهمية هذا المفهوم خاصة بعد الازمة الاقتصادية في ثلاثينات القرن العشرين وما أفرزته من محدودية الانظمة الليبرالية التي فرضت إلزامية الدور التعديلي للدولة، ومن ثمة ازدياد دور الدولة في بلورة الفعل التنموي، وتركزت سلطة صنع القرار وهندسة استراتيجيات التنمية في العاصمة السياسية، حيث أصبح التخطيط المركزي يلعب دورا هاما في رسم ملامح المسار التنموي مما زاد في تفاقم الهوة وتعاظم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الاقاليم والأقطار. وقد ظهرت مشكلات التفاوت الجهوي في التنمية كنتيجة لاستئثار المنظمات الدولية برسم المخططات التنموية الكبرى التي تكتسي نوعا من النمطية وكانت السبب الرئيسي لبروز أقطاب صناعية في بعض المناطق التي كانت أكثر اندماجا وسرعة في النمو من غيرها. حيث يعاب على هذا التمشي إهمال الجانب الخصوصي للثروات والميزات التفاضلية الكامنة في بعض المناطق البعيدة عن **المركز** .وبناء على هذا النقد وتحديدا في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، بدأ التفكير في سياقات جديدة لاحتواء المناطق البعيدة عن المركز والتي تمكن من تحويل التنمية إلى صيرورة داخلية من خلال إدراج الجماعات المحلية لكونها من بين الوسائل الاساسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وتقوم مقاربة التنمية المحلية على إرساء مبدأ التشارك القاعدي لمختلف المكونات والفئات المجتمعية في المسار التنموي والذي يبني انطلاقا من القاعدة (الجهة)وصولا إلى القمة (المركز). كما تقتضي هذه المقاربة ضمان التواصل والشفافية في العلاقة بين المركز والجهة والذي يفترض درجة عالية من اللامركزية (المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، 2016، ص6).

-التنمية البشرية: من أهم المبادئ التي تنادي بها هذه المدرسة هي أن التنمية تنطلق من الفرد لتشمل المجموعة كما تدعو إلى تجاوز التقييم لاقتصادي الصرف لقياس تحسن مستوى عيش الانسان. وبالتالي فإن التنمية بالنسبة للفرد لا يمكن أن تتلخص في نمو الدخل بل يجب أن تشمل كل المجالات الحياتية للإنسانوكل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.ويتجلى ذلك أيضا في تعريف عالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق الذي يعرف التنمية البشرية على أنها توسيع مجال الخيارات أمام البشر. وقد دعمت أدبيات مدرسة التنمية البشرية منذ تسعينات القرن العشرين بظهور برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي حرص على التخلي عن المقاربة الكلية لقياس مستوى التنمية من خلال الدخل وتطور الانتاج الصناعي... وتعويضه بمقاربة تأليفية تعتبر أكثر دقة وتركز على الفرد وهو ما يعرف اليوم بمؤشر التنمية البشرية والذي يتكون من

ثلاثة أبعاد: الصحة والتعليم ومستوى العيش (المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، 2016، ص7).

-2-أهم الأسس النظرية لدراسة التنمية الجهوية والمحلية

-نظرية الرفاه والفقر البشري والتنمية البشرية خاصة مع **امارتيا سن** (Amartya (Sen, 1933) يعتبر الهندي امارتيا سن احد اهم علماء اقتصاد التنمية في العالم، وقد فاز بجائزة نوبل سنة 1998 لأعماله المتعددة عن اقتصاد الرفاه ونظرية الفقر البشري والتنمية. يعرّف سن (A.Sen)التنمية بأنها "عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع الناس"،ويتحدث عن الحريات الموضوعية المرتبطة بتنفيذ القدرات الأساسية مثل القدرة على القضاء على المجاعة وسوء التغذية والوفيات التي يمكن الوقاية منها والوفيات المبكرة، فضلا عن الحريات التي ترتبط بالتعليم والمشاركة السياسية وحرية التعبير...في هذا السياق عُرف سن خاصة بمقاربته الشهيرة (التي تعد احد أهم إسهاماته في اقتصاد التنمية) وهي "مقاربة القدرة (أو "الإستطاعة") Capabilityبل إن سن (A.Sen)عرّف التنمية نفسها بأنها "زيادة للقدرة" Development as Capability Expansion. وكما ذكر ذلك الاستاذ نصر الدين السيد فان "مقاربة القدرة Approach Capability هي نظرة فريدة للإنسان ولدوره فى عملية التنمية. فالإنسان، طبقا لهذه النظرة (لا الحكومات أو الهيئات أو آليات السوق)، هو العنصر الرئيسي والفاعل الذي به ومن أجله تتم عملية التنمية. فأفراد المجتمع، من منظور سن للتنمية، ليسوا مجرد أناس من ذوى الحاجات الذين ينتظرون فى سلبية من يقضى حاجاتهم بل هم "عناصر فاعلة فى عملية التغيير إذ بمقدورهم، إذا أتيحت لهم الفرصة، أن يفكروا ويقدروا ويقيموا ويبتدعوا الحلول ويثيروا الحماس وبهذا كله يمكنهم إعادة تشكيل العالم". (نصر الدين السيد، 2013، ص2).

وقد اهتم سن (A.Sen)من ناحية أخرى بمسالة توزيع الثروة و التفاوت الاقتصادي. وكما ذكر ذلك الاستاذ رافيكانبور(في مجلة عمران) فانه بعد عقود من تبوء النمو الاقتصادي موقع الأولوية فيرسم السياسات الاقتصادية، طاغيًا بذلك على مسألة عدم المساواة الاقتصادية، بدأ موضوع التفاوت الاقتصادي يبرز بوصفه همًّا من هموم الشأن العام وفي صلب اهتمام صانعي السياسة، من دون أن يعني ذلك التنكر لأهمية النمو الاقتصادي. فقد شغل التفاوت بأبعاده المتعدّدة مكانة مركزية في خطاب التنمية والسياسات، **يتحدث أمارتيا سن عن ذلك فيقول: إن العالم يتصف بأنه غني بشكل مذهل لكنه في نفس الوقت فقير بشكل محبط ، فهنالك وفرة غير مسبوقة في نمط الحياة المعاصرة، لكن لازال أكثر من ثلث سكان الأرض يعانون من الفقر والحرمان المرعب**(رافي كانبور، 2013، ص5).

-نظرية المركز والأطراف (Centre et Périphérie) حسب سمير أمين وراؤول بريبش والعديد من المنظرين الماركسيين ومفكري العالم الثالث يمكن التمييز بين رأسمالية المركز ورأسمالية الأطراف مما يكشف عن وضعية التبعية التي ترزح فيها بلدان العالم الثالث بسبب السيطرة الأمريكية والغربية .فالعالم يتكون من مركز للنشاط الاقتصادي هو الولايات المتحدة والغرب يسيطر ويوجه ويؤثر ومن أطراف هي بالذات دول أمريكا اللاتينية ودول العالم الثالث، تتحرك في فلك ذلك المركز، محكومة بحركته متأثرة به.ولتوضيح الفرق بين رأسمالية المركز

ورأسمالية المحيط أو الأطراف من حيث الخصائص قدم صاحب المفهومين"راؤولبريبش" مقارنة دقيقة من خلال بعض النقاط: رأسمالية المركز مبدعة ومجردة في حين رأسمالية الأطراف محاكية، رأسمالية المركز مدخرة أما رأسمالية الأطراف فهي مستهلكة. ومن جهة أخرى حدد سمير أمين مفهومي المركز والأطراف من خلال استخدامه لمفهوم التراكم البدائي لرأس المال حيث يقول: "في المركز تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية تراكم رأس المال، ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم هذا المنظور الداخلي، بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلا ناتجا للتراكم المركزي، فهي بهذا المعنى عملية تراكم تابع(عميرات عبد الحكيم، 2004، ص138).

وحسب رأينا، يمكن تطبيق نظرية المركز والأطراف لا فقط على مستوى الإقتصاد الدولي والعلاقات الدولية بل أيضا داخل البلد الواحد باعتبار وجود جهات مهيمنة (المركز) على حساب جهات وولايات مهمشةاو الأطراف[3](BousninaA., 2012, p295)

ثالثا : التنمية المحلية والجهوية في تونس: الخاصيات والأسباب والنتائج وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

I-الخاصيات والأسباب والنتائج

1- الخاصيات

- بالنسبة لقطاع **الصحة** يتميز التوزيع الجغرافي للعاملين بتركيز كبير جدًا في الولايات الساحلية. فعلى الرغم من الزيادة في عدد الأطباء (الكثافة الطبية)، فإن التباينات الإقليمية الصحية هامة جدا بالنسبة للقطاع العام وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص. فيما يخص هذا الأخير نلاحظ وجودا شبه حصري له بالساحل وإقليم تونس (في عام 2010مثلا ومن بين 75 مصحة خاصة، نجد 27 في تونس، 10 في صفاقس، و4 في أريانة، و2 في بن عروسو5 في نابل و5 في سوسة، بينما يوجد غياب شبه كامل للمصحات الخاصة في سيدي بوزيد، سليانة، والقصرين).

هذه التباينات أكثر خطورة حين نتحدث عن جودة الخدمات فجميع المعاهد والمستشفيات التي تقدم الحد الأقصى من التخصصات والمعدات الأكثر كفاءة تتركز على الساحل وإقليم تونس. أما المستشفيات الداخلية فتعاني بشكل حاد من نقص المعدات.وتزداد هذه المشكلة أهمية بدراسة المستشفيات الجامعية التي يوجد جميعها في إقليم تونس والوسط الشرقي من أصل 11 مستشفى جامعي يوجد 5 في تونس و2 في سوسة و2 في صفاقس و2 في المنستير والمهدية).

-بالنسبة لقطاع **التعليم**،على الرغم من التراجع الهام لنسبة الأمية لا سيما للإناث (من 96 ٪ في عام 1956 إلى أقل من 30% حاليا)، فإن التوزيع النسبي للسكان يكشف عن تركيز الإناث المتعلمات في المناطق الأكثر ديناميكية والأكثر تقدما اقتصاديا واجتماعيا.في هذا الصدد، غالباً ما يتم تسجيل أعلى المعدلات والمؤشرات التعليمية في المناطق الساحلية، في حين أن النسب في

[3]التنمية المحلية والجهوية في تونس لا تزال تنمية غير متوازنة تتميز بفوارق هامة بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية. وقد خلق هذا التفاوت الإقليمي "انشطارا" في البلاد التونسية بين نصفين: تونس المتقدمة وتونس النامية ، أو ما يمكن أن نسميه "الساحل والصحراء التونسية". بهذا المعنى ذكرنا وجود جهات مهيمنة (المركز) على حساب جهات وولايات مهمشة اوالأطراف.

القصرين وسيدي بوزيد هي أقل بكثير من المعدل الوطني. بلغ الفرق بين المؤشرات المسجلة في الوسط الغربي ومقاطعة تونس 33٪ في السنوات الأخيرة.

من ناحية أخرى، فإن المؤشرات المسجلة في المناطق الداخلية لا تزال ضعيفة جدا لأن معدلات الأمية لا تزال أعلى من 40٪ في الشمال الغربي والوسط الغربي. وهذا التفاوت في التعليم هو في الواقع صورة لنظام اقتصادي واجتماعي كامل فالمناطق المتطورة اجتماعيًا واقتصاديًا تتمتع ببنية تحتية ثقافية أقوى مع نسبة عالية من الطلاب.ولذلك، فإن نسبة السكان الحاصلين على تعليم ثانوي أو عالٍ ما زالت منخفضة للغاية في المناطق الداخلية، على عكس الساحل وإقليم تونس(أكثر من 54 ٪ من سكان تونس في حين أن هذه النسبة لا تتجاوز 27٪ في القيروان و29٪ في القصرين، مما يدل بوضوح على أهمية الفوارق التعليمية بين المناطق المختلفة)

- فيما يخص الفقر والفوارق الإجتماعية يتركز السكان الفقراء أساساً في منطقتي الوسط الغربي والجنوب الغربي، والتي تشكل مع الشمال الغربي أكثر من 74٪ من إجمالي السكان المحرومين وحيث لوحظت معدلات فقر أعلى من 10٪ وأحيانا أكثر من 20%، على عكس منطقة تونس والوسط الشرقي حيث توجد فيها أدنى معدلات تتراوح بين 2٪ و 3٪ (وحيث توجد 25٪ فقط من السكان الفقراء، في حين أن هذه المناطق تمثل ما يقرب من 60 ٪ من مجموع السكان).

- بالنسبة للفوارق **الاقتصادية** لعل أهم ملاحظة يجب تسجيلها تهم خاصة التوزيع غير المتكافئ للاستثمارات بين الجهات. فعلى الرغم من أن المشكلة الإقليمية قد أخذت بعين الاعتبار منذعدة عقود (تم تخصيص فصل كامل لها في المخطط الخامس للتنمية)، وعلى الرغم من التحسن النسبي في المناطق الداخلية (مقارنة بالعقد الأول بعد الاستقلال)، يظل تفوق الشريط الساحلي بلا منازع نظرًا لأن نصيبه غالبًا ما يتجاوز 65٪ من إجمالي الاستثمارات العامة(وأحيانا يتجاوز 75%).ومن خلال تحليل توزيع الاستثمارات العمومية بين المناطق المختلفة، نلاحظ أن الحصة الأكبر مازالت تهم إما منطقة تونس أو الوسط الشرقي التي استنزفت، في جميع الحالات تقريباً، ما بين 40٪ و 50٪ من جميع الاستثمارات. من ناحية أخرى، تتراوح حصة الوسط الغربي بين 4٪ إلى 10٪ والشيء نفسه ينطبق على الشمال الغربي والمناطق الداخلية عموما.

أما فيما يخص القطاع الخاص فإن سيطرة المناطق الساحلية أكبر بكثير حيث أنها استحوذت على أكثر من 80٪ من الاستثمارات الخاصة. ولطالما كانت حصة **المركز**(الوسط الشرقي والشمال الشرقي بما في ذلك منطقة تونس) هي المهيمنة لأنها تجاوزت في كثير من الأحيان 60٪ من الاستثمارات العامة و70٪ من الاستثمارات الخاصة، في حين أن حصة المناطق الداخلية كانت ضعيفة جدا بشكل عام.

وقد كان للتوزيع غير المتساوي للاستثمارات والانقسام الجغرافي (الساحل/الداخل) تأثير كبير على التشغيل والنشاط الاقتصادي، بسبب تركيز الأنشطة في المناطق المتطورة. وغالبًا ما يكون معدل البطالة منخفضًا نسبيًا هناك، بينما يتجاوز هذا المعدل 20٪ - وأحيانًا 30٪ - في معظم المحافظات الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، تتميز المناطق الساحلية "المتقدمة" بأهمية الأنشطة الصناعية والخدماتية، ونلاحظ التركيز القوي للغاية للأنشطة الصناعية والخدمات في المحور الساحلي، والتي شكلت ما يقرب من 83٪ من الوظائف الصناعية وأكثر من 78٪ من فرص

العمل في الخدمات، بمعنى آخر، تركز هذه المنطقة الساحلية -التي لا تغطي سوى ربع مساحة الأراضي- على أكثر من ثلاثة أرباع الوظائف في قطاعي الصناعة والخدمات(وهذا ما يفسر التركيز العالي جدًا للعمالة المؤهلة والجامعية في المحور الساحلي، والذي يستقطب أكثر من 80٪ من هذه الكفاءات الجامعية). ونتيجة لكل ذلك أصبح الشريط الساحلي المنطقة الصناعية الرئيسية بل الوحيدة في البلاد(على سبيل المثال يضم إقليمان فقط وهما الشمال الشرقي -باعتبار إقليم تونس- والوسط الشرقي الذين يمتدان على 17% فقط من المساحة الجملية لتونس على أكثر من 91% من المؤسسات الصناعية بالبلاد).

ونفس ما ذكرناه فيما يخص الاستقطاب الصناعي يمكن أن نذكره أيضا بالنسبة لقطاع السياحة الذي بقي مقصوراً على بعض المناطق الساحلية (تونس ونابل/الحمامات وسوسة والمنستير وجربة) على عكس السياحة الداخلية التيلا تزال ضعيفة (10٪)

-بالإعتماد على **المؤشرات التأليفية** (كمؤشر التنمية البشرية) خلق هذا التفاوت الإقليمي "انشطارا" في البلاد التونسية بين نصفين: تونس المتقدمة وتونس النامية أو السائرة في طريق النمو (La Tunisie développée et La Tunisie sous- développée) (وفقا للإحصائيات التي قمنا بها لمؤشر التنمية البشرية بكل ولاية يبلغ هذا المؤشر 0,859 بتونس و 0,540 بالقصرين, و باستعمال التحليل العاملي Analyse factorielleيبلغ المؤشر 68,1 + بتونس و 2,13- بالقصرين.

بالإضافة إلى ذلك، يُظهر تصنيف المناطق - بفضل إسناد رتبة لكل محافظة وفقًا لمؤشرالتنمية البشرية- أن التصنيف الإقليمي لم يتغير منذ عقود، فقد احتلت العاصمة والمنستير وسوسة دائمًا المراكز الثلاثة الأولى، بينما احتلت نابل أو صفاقس المركز الرابع. وبالمثل، احتفظت أكثر المناطق "حرمانًا" بنفس الترتيب وحافظت على أماكنها الأخيرة خلال هذه الفترة. ومن المفارقات أن نجد أن الرتب التسعة الأولى تحتلها نفس المناطق التسعة دائما، وأيضًا آخر 5 رتب لا تزال تشغلها نفس المحافظات(جميعها من المناطق الداخلية) : سيدي بوزيد والقصرين والقيروان وجندوبة وسليانة(BousninaA., 2019).

2- **عوامل وأسباب الاختلال الجهوي والمحلي في تونس**

-**الأسباب السياسية:** لعل غياب الديمقراطية و"المركزية" السياسية هي أحد أهم العوامل السياسية للاختلال الجهوي، ذلك أنها تقصي الفاعلين الاجتماعيين من المساهمة في أخذ القرار، لا سيما وأن هؤلاء الفاعلين لديهم صلة مباشرة ومتواصلة مع المعطيات والواقع الحقيقي للجهات، وهذا ما يجعل التخطيط التنموي فوقيا "مسقطا"، مرتبطا لا بالحاجيات الحقيقية للجهة بل بالخيارات السياسية العليا.

إضافة إلى ذلك ارتبط العامل الأساسي بالانتماءات الجهوية للمسؤولين وبتأثير ذلك على توجيه الاستثمارات، بل إن الكثير من الباحثين يتحدثون عن "العزلة السياسية" L'enclavement politique للكثير من الجهات (خاصة الداخلية منها) نظرا لتهميشها وغيابها عن القرار السياسي، هذا إلى جانب ضعف المعارضة السياسية بل وغيابها شبه التام وضعف تأثير المجتمع المدني طيلة العقود الماضية.

-**العوامل الاقتصادية:** من البديهي أن يكون توزيع الاستثمارات هو العامل الأهم خاصة وأن هذا التوزيع كان غير متوازن منذ الاستقلال، فقد استأثرت الجهات الساحلية بـ6, 75% من الاستثمارات العمومية بين 1962 و1976 وبأكثر من 65% بعد ذلك. أما المناطق الداخلية فكانت نسبتها في أغلب مخططات التنمية بين 24% و(BousninaAdel, 2012, p139)36%

ومع تبني مخطط الإصلاح الهيكلي (P.A.S) في 1986 تراجع دور الدولة لفائدة القطاع الخاص (واقتصر على " التأطير والتوجيه") مع تقلص دورها الإنتاجي مما فاقم من التفاوت الجهوي لوجود جهات مؤهلة للاندماج ولجذب المستثمرين على عكس المناطق الأخرى.

ومن الطبيعي أن يؤثر ذلك مباشرة على التنمية الجهوية، فالاستثمار هو المحدد الرئيسي لمختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (كالدخل والتعليم والتشغيل وظروف عيش الأسر...). والأهم أن الاستثمار العمومي يؤثر مباشرة على الاستثمار الخاص لأن هذا الأخير مرتبط بالتجهيزات الأساسية وبالبنية التحتية وبمختلف المؤشرات التي تسهّل العمل والربح للمستثمر، وهذا ما يفسر ضعف الاستثمارات الخاصة في أغلب الجهات الداخلية لا سيما في القطاعين الصناعي والسياحي.

ولعله من الغريب حقا أن تبقى مسالة التركيز المفرط للاستثمارات (والعمومية منها خاصة) دون تغيير يذكر منذ عقود إلى الآن، فمنذ 1966 كتب بعض الباحثين (Philippe Aydalot تحديدا) أن خمس مدن فقط (تونس، بنزرت، نابل، صفاقس، سوسة أو الساحل) تجذب أكثر من 78% من الاستثمارات الصناعية و77% من الاستثمارات السياحية، وهذا بالطبع ما يؤثر مباشرة على التنمية الجهوية لاحقا بسبب ما يسميه المختصون بعملية التراكم المجالي (L'accumulation spatiale) التي تجعل الجهة تستقطب الاستثمارات الجديدة حسب أهمية الاستثمارات الحالية والماضية.

-**العوامل الاجتماعية والتاريخية:** من الناحية الاجتماعية يلعب العامل التعليمي دورا هاما حيث تتركز نسبة هامة من الإطارات بالجهات الشرقية: أكثر من 76% منهم بإقليم تونس والشمال الشرقي والوسط الشرقي فيما لا تضم بقية الأقاليم الأربعة سوى أقل من24%، ويرتبط ذلك بدوره بالفوارق الهامة في نسب الأمية بين مختلف الولايات (11% بالمنستير و31% بسيدي بوزيد) لا سيما بالنسبة للإناث (41,4% بالنسبة للوسط الغربي و17% بإقليم تونس).

أما فيما يخص الأسباب التاريخية، فيمكن أن نربطها بعاملين رئيسيين: الأول يخص الفترة الاستعمارية التي وقع فيها استغلال الثروات المنجمية والفلاحية ثم تصديرها فيما بعد مما يفسر الأهمية التي أعطيت للموانئ وللمدن الساحلية (هذا إلى جانب استقرار جزء هام من "المعمرين الأوروبيين" في هذه المناطق مما يفسر تركيز الاستثمارات فيها).

أما العامل التاريخي الثاني فيخص النخب السياسية التونسية المعاصرة التي كان منطلق أغلبها منطقة الساحل وتونس (العاصمة) باعتبارها أكثر المناطق تضررا من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والهيمنة الاستعمارية (خاصة بعد أزمة 1929)، مما أثر على القرار السياسي بعد الاستقلال.

من ناحية أخرى، لا يجب أن نهمل بعض العوامل "الثانوية" لا سيما الجغرافية والطبيعية منها، ذلك أن العديد من الجهات الساحلية استفادت من قربها من البحر لاسيما في التصدير وفي القطاع السياحي، لكن ذلك لا يمكن اعتباره إلا عاملا ثانويا لا سيما وأن بعض الولايات الداخلية تتمتع بكثير من الثروات الطبيعية التي لم يقع استغلالها بطريقة ناجعة أو لم يتم توزيعها توزيعا عادلا.

3- النتائج

-**النتائج الاقتصادية:**على غرار جون فرنسوا ڤرافييه(J.F.Gravier) الذي كتب منذ 1947 كتابا أثار ضجة كبرى في فرنسا بعنوان " باريس والصحراء الفرنسية" (Paris et le désert français)، فإننا نستطيع الحديث في تونس عن "الساحل والصحراء التونسية"، ذلك أن الاختلال التنموي أدى إلى نتائج سلبية جدا في عديد الجهات، لعل أهمها على الإطلاق ارتفاع نسب البطالة التي تتجاوز (في ماي 2016) 22% بالجنوب الغربي و26,6%بالجنوب الشرقي. أما بالنسبة لحاملي الشهادات العليا (ذوي المستوى التعليمي الجامعي) فهذه النسب تبلغ مستويات مؤسفة فعلا، حيث تتجاوز مثلا (في ماي 2015) 40%بقبلي و 41%بقفصة بينما لا تتجاوز 10% بأريانة. وفيما يخص الإناث تصل هذه النسبة إلى 51%ببعض معتمديات جندوبة وحوالي 70%ببعض معتمديات قفصة.

من جهة أخرى، خلق هذا التفاوت الإقليمي **" انشطارا"** في البلاد التونسية بين نصفين: تونس المتقدمة وتونس النامية أو السائرة في طريق النمو (La Tunisie développée et La Tunisie sous-développée)وذلك بسبب التركيز الشديد للمؤسسات-الصناعية والسياحية خاصة- مما يفسر التفاوت في توزيع الثروة والتشغيل بين مختلف الجهات (فحسب بعض الدراسات تمثل المناطق الساحلية حوالي 95% من الإنتاج والتشغيل الصناعي والسياحي وما يقارب 75% من القيمة المضافة).هذا التفاوت الجهوي وهذا **"الانشطار"** يجعلنا نتحدث عن المحور والأطراف في تونس (centre et périphérie)، وكما أسس لذلك سمير أمين وفريدمان فإن المركز هو الجهة القوية المتطورة والمهيمنة والمتميزة بأهمية المشاريع والاستثمارات وبالبيئة الصناعية والتكنولوجية الراقية وباليد العاملة المؤهلة وبالرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى الدخل، وعكس ذلك كله تكون الأطراف (وكما ذكرنا ذلك سابقا يضم إقليمان فقط وهما الشمال الشرقي والوسط الشرقي الذين يمتدان على 17% فقط من المساحة الجملية لتونس على أكثر من 91% من المؤسسات الصناعية بالبلاد).

-**النتائج الإجتماعية والسكانية:** إلى جانب الفقر والتهميش والخدمات الصحية الضعيفة وانعدام الرفاه الاجتماعي، فإن أهم الانعكاسات الاجتماعية تخص التوزيع الجغرافي للسكان، حيث يضم الشريط الساحلي أكثر من 70% من السكان، ونلاحظ هنا أن نسبة الجهات الداخلية تشهد تراجعا حادا والمثال على ذلك نسبة السكان القاطنين بالشمال الغربي التي انخفضت من 22,2% سنة 1936 إلى 10,7% سنة 2014. لكن الأهم من ذلك هو تسجيل نسب نمو طبيعي سلبية في بعض الولايات مما يعني أن عدد السكان بصدد الانخفاض بهذه المناطق (مثلا انخفض عدد السكان بولاية الكاف من 258,7 ألف نسمة سنة2004إلى 243 ألف سنة 2014، ويلاحظ هذا الانخفاض أيضا بولاية سليانة).وتلعب الهجرة الداخلية (والنزوح من الأرياف إلى المدن) دورا هاما في هذا

الصدد، فصافي الهجرة (solde migratoire) تضاعف عديد المرات (سلبيا) في الشمال الغربي مثلا ليمر من 31790- سنة 1975 إلى حوالي 40- ألف خلال التعداد الأخير لسنة 2014 وخاصة في الوسط الغربي أين ارتفع من 3470- سنة 1975 إلى حوالي -50 ألف خلال سنة 2014 (وذلك على عكس العاصمة وخاصة الوسط الشرقي أين ارتفع صافي الهجرة من حوالي 6 آلاف سنة 1975 إلى أكثر من 50 ألف خلال السنوات الأخيرة). ومن البديهي أن علاقة الهجرة بالتنمية الجهوية علاقة مباشرة ذلك أن أغلب الدراسات بينت أن الهجرة تنطلق من المناطق الداخلية والغربية في اتجاه الساحل الشرقي والعاصمة أي من الجهات "الدافعة" (régions répulsives) -التي تشكو من البطالة والفقر ونقص الاستثمارات والمناطق الصناعية-في اتجاه الجهات الجاذبة (régions attractives) أو المركز.

II-تحليل نتائج الدراسة الميدانية

1.II. التنمية المحلية والجهوية

1.1.II . شروط التنمية المحلية والجهوية المتوازنة

إذا كانت التنمية المحلية والجهوية مفهومًا متعدد الأبعاد، يجب أن تكون الشروط الضرورية (للتنمية المتوازنة) متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات أيضا.

وعلى حد تعبير أحد الشبان الذين تمت مقابلتهم، "لكي تكون التنمية منصفة ومتوازنة، يجب أن تكون شاملة تخص جميع المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية...) وتهم جميع الجهات الفاعلة (المنظمات غير الحكومية، السكان، الجمعيات...).

في هذا الصدد، تحتل التنمية البشرية مكانًة رئيسية، وفقًا لأحد المستجوبين فإن التنمية المحلية والجهوية مرتبطة بالتنمية البشرية لا سيما "تحسين ظروف ونوعية حياة السكان على مستوى: التعليم، الصحة، الأمن الغذائي، الخدمات الأساسية، البنية التحتية والمعدات التي تعتبر ضرورية لبناء النظم الإنتاجية المحلية ".

وفي إحدى المقابلات، ذكر أحد المسؤولين التنمويين أن هناك خمس شروط أساسية وضرورية لتحقيق تنمية متوازنة:

- سكان مطلعون على الإمكانات المحلية والجهوية ومتعاونون مع المجتمع المدني والسلطة الإدارية
- فهم وترتيب جيد لأولويات التنمية
- يجب أن يكون لدى الإدارة المركزية الأدوات اللازمة لوضع سياسة متماسكة لتدخلاتها على المستوى المحلي والجهوي
- يجب على ممثلي المواطنين في مختلف الهيئات المحلية والإقليمية والمركزية الاستماع وفهم أولويات التنمية في المجتمعات المحلية والولايات
- المشكلة المالية هي مصدر القلق الأخير إذا تم إعداد الملفات التنموية بشكل جيد.

إضافة إلى ذلك، هناك بعض الشروط القطاعية التي ذكرها المستجوبون وتشمل خاصة:

- أهمية البنية التحتية الأساسية، مع الموارد المالية الكافية والموارد البشرية الماهرة
- المسؤولية والكفاءة وتوافر الموارد اللازمة وإدماج المرأة في الحياة المهنية والاجتماعية

- بنية تحتية جيدة، قوة عاملة مسؤولة، "ثورة" في استراتيجية التنمية وفي إعداد الميزانية
- الاستثمار وزيادة الإنتاج لا سيما في الجهات والبلديات المهمشة
- اللامركزية والاستقلال المالي والإداري على المستوى المحلي والجهوي
- التشريعات الجيدة، وتوافر الموارد البشرية المختصة والموارد المالية، والوضوح في تخصيص المهام على المستوى المركزي والإقليمي والمحلي

-يمكن أن تكون التنمية متوازنة إذا كانت تمس جميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإذا كانت تؤثر على جميع الجهات الفاعلة محليا وجهويا

- البنية التحتية (شبكة الطرق والموانئ والمطارات...) والمناخ الاجتماعي والسياسي المناسب وتأهيل الموظفين والقوى العاملة والإطار القانوني والمؤسسي المناسب وسياسة فعالة لإعادة توزيع الثروة (على أساس التمييز الإيجابي لصالح الجهات المحرومة).

1.2.II. ديناميكية وتطور الجهة ونقاط قوتها وضعفها

يرى معظم المستجوبين بأن جهتهم (أو بلديتهم أو مدينتهم) ليست ديناميكية للغاية أو ليست ديناميكية على الإطلاق،وتخص هاتان الإجابتان أكثر من 68٪ من السكان الذين شملهم الاستطلاع، وبالتالي فإن رؤية أو تصورات درجة ديناميكية أو تطور الجهة هي سلبية بشكل واضح بالنسبة لغالبية السكان وخاصة الشباب.

الجدول رقم 2 . ديناميكية وتطور الجهة (أو المدينة)

	التكرار	النسبة المائوية
ديناميكية ومتطورة جدا	34	8,0
ديناميكية ومتطورة	101	23,9
غير ديناميكية و غير متطورة	227	53,7
غير ديناميكية وغير متطورة على الإطلاق	61	14,4
المجموع	423	100

المصدر: الدراسة الميدانية

بالنسبة للمستجوبين "المتفائلين" الذين يعتقدون أن جهتهم ديناميكية (31.9 ٪)، هناك عدة نقاط قوة فيما يخص التنمية، من بينها:

- إنشاء إداري جديد وفي الوقت نفسه إمكانيات مالية جديدة للمدينة، وخلق ديناميات جديدة للإنشاءات وللثروات الداخلية
- مستوى معيشة متوازن ووجود فرص عمل
- مستوى جيد من التعليم والتدريب لأغلبية الشباب والبنية التحتية الجيدة نسبيا ورأس المال البشري
- المناطق الصناعية وتوفر الإدارات والخدمات العامة
- قرب الخدمات العامة والنسيج الاقتصادي المتطور نسبيًا.

من ناحية أخرى، بالنسبة للسكان "المتشائمين"، هناك العديد من المعوقات في مختلف القطاعات التي تعرقل التنمية، من بين هذه العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التنمية المحلية والجهوية، يشير المستجوبون بشكل خاص إلى:

- عدم استغلال الموارد الطبيعية وتمويل المشاريع وضعف في تقييم الإمكانات المحلية والمشروعات الاستثمارية التي تقدر هذه الإمكانات
- ضعف التكامل مع البيئة الزراعية والفلاحية للجهة لتثبيت مشاريع لتثمين المنتجات الزراعية الخاصة بالإقليم
- صعوبات التقييم الجيد والصحيح للآثار التاريخية وللسياحة البديلة
- عدم كفاية مصادر المياه للزراعة ومشاكل البنية التحتية والمناطق الصناعية وعدم وجود منطقة سياحية
-الوسائل المالية المحدودة للغاية، والافتقار إلى البنية التحتية الكافية، والوصول إلى الخدمات الأساسية، والدور المحدود للمجتمع المدني، وعدم مشاركة السكان تقريبًا في الحياة العامة
- مشاكل النزوح والنقل والكثافة السكانية العالية ونقص الأراضي الصالحة أو المهيأة سواء للزراعة أو للصناعة.

علاوة على ذلك، توضح أهمية نقاط القوة أو العوائق التي تواجهها المدينة أو البلدية، وفقًا للمستجوبين، وضعها مقارنة بالبلديات الأخرى. إن وجود العديد من العقبات التي تعترض التنمية المحلية والجهوية هو سبب هيمنة "المتشائمين" بين الأفراد الذين شملهم الاستطلاع، الذين يشعر 78٪ منهم تقريبًا بأن جهتهم محرومة مقارنةً بالمدن الأخرى.

الجدول رقم 3. وضعية الجهة (أو المدينة) مقارنة بالجهات الأخرى

	التكرار	النسبة المائوية
مفضلة وغير مهمشة	94	22,2
مهمشة (محرومة)	329	77,8
المجموع	423	100

المصدر: الدراسة الميدانية

عوامل وتفسيرات هذا التهميش عديدة وفقًا للمستجوبين، من بين العوامل الرئيسية، يمكننا أن نذكر:

- المدينة محرومة بسبب قلة الموارد المادية والمالية وضعف الأنشطة الاقتصادية
- الجهةمهمشة بسبب التوزيع غير المتكافئ لموارد الدولة وضعف اختيار سياسات التنمية
- لا توجد ميزانية محددة للجهة، علاوة على ذلك، هناك إدارة اقتصادية وإدارية واجتماعية سيئة في مختلف البلديات
- على حد تعبير أحد المسؤولين في إحدى المقابلات، فإن المدينة مهمشة تمامًا، خاصة في مجال الصحة: "المستشفى الجهوي يفتقر إلى المعدات الطبية والإطار الطبي. لإجراء عملية جراحية بسيطة أو الولادة، نحن ملزمون بالذهاب إلى المستشفى الجامعي. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم

من ثراء التراث وجمال المناظر الطبيعية والشاطئ فإن المنطقة خالية من أي نشاط ثقافي أو ترفيهي. البنية التحتية كارثية. الجهة محرومة لأسباب سياسية على وجه الخصوص. رأت النور أثناء فترة الرئيس بورقيبة. ثم بعد ذلك، أثناء فترة الرئيس بن علي، عانت من تدهور في جميع المجالات، والوضع أصبح أسوأ بعد الثورة "

- أسباب التهميش عديدة: الأسباب السياسية والأسباب التاريخية والعوامل الاقتصادية، والمدينة محرومة بسبب وجود العديد من القيود مثل بطالة الإطارات ونقص المعدات، والبيئة غير المتوازنة والافتقار إلى برامج تحفيز العمل الخاص وعدم كفاية الموارد المحلية والوطنية

- الجهة محرومة مقارنة بالجهات الأخرى، والأسباب متعددة: القيادة السياسية غائبة، ومركز القرار مهمشً وسياسة التنمية المحلية غائبة ونوعية الخدمات متواضعة. بالإضافة إلى ذلك، هناك تركيز للاستثمارات في الشمال والساحل، على عكس الجهات الجنوبية والداخلية.

2.II. التنمية المحلية والجهوية: الإختلال التنموي الإقليمي: العوامل والنتائج[4]

1.2.II. العوامل والأسباب

-العوامل السياسية

أسباب وعوامل التباينات المحلية والجهوية متعددة وترتبط بالجوانب الإدارية والسياسية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية.

في هذا الصدد، فإن العامل السياسي ذو أهمية قصوى بالنسبة لمعظم المستجوبين لأسباب عديدة. في البداية، هناك غياب الإرادة السياسية وعدم الاستقرار السياسي الذي يخلق عدم الاستقرار في السياسات العامة والتغيير المتكرر لأولويات واتجاهات التنمية.

إلى جانب ذلك، ذكر بعض المستجوبين "الإهتمام الضعيف للسكان بالحياة السياسية التي لا تزال تعاني من النزاعات بين الأحزاب السياسية لمصالح شخصية ضيقة عوض الإهتمام بالقضايا الحقيقية للمواطن".كما أندور الدولة أساسي وفقًا للعديد من المجيبين،"نظرا لغياب أو عدم فعالية استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية والمحلية، وضعف السياسات العامة للتنمية، وعدم الاستقرار والتدخل السياسي غير الفعال للدولة، ومركزية القرار السياسي في العاصمة وفي المناطق المهيمنة".

إضافة إلى ذلك هناك العديد من العوامل التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسة والتي أشار إليها العديد من الأشخاص الذين شملهم المسح، بما في ذلك الفساد السياسي وتدهور الوضع الأمني وغياب المبادرات السياسية وسياسة التمييز والتهميش وهيمنة الأهداف الانتخابية على حساب المصلحة العامة وغياب "القرارات الشجاعة" للمناطق الداخلية وخاصة للمناطق الريفية.

كما أكد بعض المستجوبين، قبل كل شيء، على وجود سياسيين فاسدين وعلى أهمية الفساد. يؤكد هذا التصور نتائج العديد من الدراسات الاستقصائية الوطنية، بما في ذلك المسح الذي قام به المعهد الوطني للإحصاء المنشور حديثاً. ووفقًا لهذاالمسح، فإن أكثر من 63٪ من المشاركين يعتقدون أن الفساد موجود في العديد من المؤسسات العامة وأن المعاملات تعتمد أساسًا **على الفساد والرشوة**. ووفقا ل74٪ من المواطنين، فإن ظاهرة الفساد هي واحدة من أكبر المشاكل

[4]دون الوقوع في تكرار ما ذكرناه في الجزء الثالث من المقال، سنحاول ذكر أهم الأسباب والآثار التي ذكرها المستجوبون.

حاليا لا سيما في القطاع الصحي الذي هو الأكثر تأثراً بالفساد (63٪)، يليه قطاع الشرطة (والأمن بشكل عام، بنسبة 52٪). وتجدر الإشارة إلى أن نسبة إدراك الفساد أعلى بين الشباب (75.3٪ للفئة العمرية 18-29 عامًا، بالنسبة لهؤلاء الشباب تبلغ النسبة 82.2٪ في الامن). فيما يتعلق بمعالجة قضايا الفساد، ذكر حوالي 53.9٪ من المواطنين أن هذه المعاملة لا تتم بجدية من قبل السلطات الإقليمية والمحلية. وفيما يتعلق بمكافحة الفساد، يعتقد 55.7٪ من المستطلعين أن جهود الدولة لمحاربة هذه الظاهرة (في القطاعات المختلفة) غير فعالة (المعهد الوطني للإحصاء،2018، ص133).

من ناحية أخرى، أشار بعض المستجوبين إلى أن السياسات الحالية عطلت ظهور الجهات الفاعلة في التنمية الإقليمية والمحلية، وخاصة الافتقار إلى الاستقلال الذاتي في صنع القرار. في هذا الصدد، كانت هناك دائمًا مشكلة مطروحة متعلقة بمركزية التخطيط وعدم تحديث القوانين لصالح الاستقلال المالي والتنظيمي والاستقلال الحقيقي للمجالس الإقليمية بما أن هذه المجالس لا تتمتع بسلطة مطلقة في جدولة وتصميم المشاريع الكبرى.

-العوامل الاقتصادية:

حسب تعبير أحد الخبراء الذين تمت مقابلتهم، فإن التفسيرات الاقتصادية للإختلال التنموي متعددة، ولكن يمكن تلخيصها في ثلاثة عوامل أساسية:

- تراكم عدم المساواة بين المناطق لعقود. فقدتم إعداد وتنفيذ مخططات التنمية (حتى المخطط الثامن على الأقل) من الإدارة المركزية دون غيرها

- ركزت سياسة التنمية الإقليمية منذ تسعينيات القرن الماضي على تشجيع الاستثمار الخاص، ولم يعط دور القطاع الخاص النتائج المتوقعة، فالتداعيات كانت سلبية على التشغيل وتنمية الإمكانات المحلية والإقليمية

- رغم تحرير الأنشطة الاقتصادية والدور الممنوح للقطاع الخاص لتعزيز اقتصاد المناطق الأقل نموا ورغم تقديم الحوافز المالية والنقدية والجبائية، ما زلنا نشهد تأثيرًا ضعيفًا للغاية لدور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية في هذه المناطق المهمشة.

من ناحية أخرى ذكر السكان الذين شملهم الاستطلاع عوامل اقتصادية أخرى، يمكننا أن نذكر منها على وجه الخصوص:

- التوزيع غير المتوازن لوحدات الإنتاج بين الجهات الساحلية و الداخلية

- البنية التحتية المتخلفة والضعيفة، مما لا يشجع المستثمرين على إنشاء المؤسسات في المناطق المحرومة (ضعف البنية التحتية: الطرق والموانئ والمطارات في بعض الجهات، ونقص المناطق الصناعية في الجهات المهمشة)

- تركيز الأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية وتنمية قطاع الخدمات على حساب الزراعة

- ضعف قطاعي الزراعة والصناعة ونقص الموارد اللازمة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع

- الأزمة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي وتقلبات النمو الاقتصادي

- عدم وجود استراتيجيات للتنمية في المناطق الحضرية وخاصة في الجهات الريفية

- الخلل الصارخ في الاستثمارات في تونس (غالباً ما تقع في الشمال والساحل) وإهمال المناطق الأخرى والجهات الداخلية.

في هذا السياق، يؤكد بعض الباحثين على تأثير تكريس المسار الرأسمالي النيوليبرالي، فقد تم تعزيز القطاع الخاص وأصبح عاملا أساسيا للوصول إلى مستويات جيدة من التنمية. ومع ذلك، فمن الواضح أن تطور القطاع الخاص أكثر سهولة إذا كانت الظروف الأولية أكثر ملائمة، أي في المناطق ذات البنية التحتية الهامة (النقل والاتصالات، السكك الحديدية، الموانئ، الطرق، إلخ) وذات الخدمات العامة والخاصة الأساسية المتطورة (وكما ذكر سابقا، فإن الشريط الساحلي أفضل حالاً من المناطق الداخلية في غالبية - إن لم يكن في كل- هذه "الشروط الأولية"). وبالتالي، فإن آثار السوق تعني أن المناطق الأكثر تقدماً سوف تحقق نموا أفضل وأن هناك استمرارية لعملية التراكم التنموي وهو ما يفسر تقوية الشريط الساحلي (ولا سيما الساحل والشمال الشرقي) على حساب المناطق الداخلية

(BelhediAmor, 1996, p162)

-العوامل الادارية

المركزية الإدارية (وعدم فعاليتها) هي واحدة من التفسيرات التي ذكرها أكثر السكان الذين شملهم الاستطلاع. وعلى حد تعبير أحد المسؤولين التنمويين، فإن اللامركزية الإدارية هي عملية طويلة على المدى المتوسط والبعيد قد تستغرق عدة سنوات مع التقسيم الإداري الجديد.

بالإضافة إلى مشكلة اللامركزية، تم ذكر عوامل إدارية أخرى من قبل السكان الذين شملهم المسح، يمكننا أن نذكر خاصة:

- البيروقراطية الإدارية والمركزية في اتخاذ القرارات
- الفساد والمحسوبية والرشوة
- التنمية المحلية كانت دائما مسؤولية الحكومة المركزية على حساب السلطات المحلية
- ضعف تأهيل الموظفين الإداريين على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي وانخفاض معدل التأطير

- العوامل التاريخية والاجتماعية

غالبًا ما يتم تجاهل العوامل التاريخية على الرغم من أهميتها. وقد ذكر بعض المستجوبين أن التراكم التاريخي ضروري لشرح الاختلال التنموي. فقد عانت بعض المناطق من آثار سلبية (مثل الشمال الغربي) مع تدخل مباشر خلال عصر البايات لجمع الضرائب من القبائل في المنطقة وذلك بطريقة قمعية شديدة.

وإلى جانب فترة البايات، ذكر بعض المستجوبين ان الحقبة الاستعمارية قد وضعت بنى تحتية مهمة لا تهدف إلى تنمية المناطق بل لتعزيز الاستثمارات في الزراعة والتصنيع. فقد استفادت المناطق الساحلية من فوائد التجارة البحرية لتطوير المدن التجارية والتنمية الصناعية والتجارية على طول الساحل على حساب المناطق الغربية.

وإلى جانب هذه الاعتبارات التاريخية يمكن إضافة دور الدولة الوطنية بعد الإستقلال، فقد وقع تركيز خطط ومشاريع التنمية، منذ الاستقلال، في المناطق الشرقية (تركيز المناطق الصناعية وشبكات النقل والاتصالات في بعض المحافظات).

بالإضافة إلى ذلك، تم ذكر بعض العوامل الاجتماعية من قبل بعض المستجوبين، على سبيل المثال:

- عدم المساواة في بعض الهياكل الاجتماعية والتعليمية والصحية (المستشفيات) على مستوى المناطق والبلديات الداخلية
- ضعف المؤهلات والمهارات خاصة في الجهات وفي المعتمديات الداخلية
- انخفاض المستوى التعليمي للسكان في معظم الجهات الداخلية وأهمية الأمية في هذه المناطق
- مشكلة البطالة وتأثيرها الاجتماعي، لا سيما التحديات الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء البلاد وخاصة داخل المناطق الداخلية، مما يشل النشاط الاقتصادي والتنمية المحلية
- السياسة الاجتماعية غير الفعالة التي تعتمد على المساعدات ولا تهدف إلى الإدماج الاجتماعي
- المجتمع المدني الضعيف وأحيانا غير الموجود في العديد من المواقع وغير المساهم في الحياة السياسية والإجتماعية
- العدد الكبير من الاضربات والاعتصامات.

بالإضافة إلى العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، قد تكون الفوارق المحلية مرتبطة أحيانا بتفسيرات أخرى، لا سيما العوامل الطبيعية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالموقع الجغرافي للمناطق (الساحلية / الداخلية)، والموارد الطبيعية (النادرة في بعض الجهات) والمناخ القاسي الذي يتميز بالجفاف في بعض المناطق.

2.2.II. الآثار والنتائج

إن آثار وتداعيات التنمية الجهوية والمحلية غير المتكافئة متعددة وتتعلق بشكل رئيسي بالانعكاسات السياسية والإدارية والآثار الاجتماعية والاقتصادية.

على المستوى السياسي والإداري، ذكر بعض المستجوبين عدة آثار للإختلال الجهوي والمحلي، يمكننا أن نذكر منها على وجه الخصوص:

- انسحاب المواطن من الحياة السياسية وانعدام الثقة في الخطب السياسية للزعماء الوطنيين أو المحليين، وكذلك التوترات السياسية والسياسات العامة المتناقضة
- انعدام ثقة المواطنين فيما يتعلق بالسياسيين وأزمة الديمقراطية المحلية وزيادة الإضرابات وعدم الاستقرار السياسي
- عدم وجود لوائح وقوانين واضحة حول التنمية الإقليمية والمحلية
- تضارب المصالح الإدارية وزيادة الفساد والرشوة
- الاعتماد الشديد على الإدارة المركزية وتدهور الخدمات الإدارية الجهوية والمحلية
- تكديس الملفات في الإدارات المركزية والتأخير في معالجة بعض الملفات وعدم فاعلية الجهات الإدارية على المستوى الجهوي والمحلي.

على المستوى الاجتماعي الاقتصادي، الآثار الرئيسية للإختلال التنموي (التي ذكرها المستجوبون) هي كما يلي:

- الصعوبات في خلق ديناميكية اقتصادية داخلية، حتى بالنسبة للاستثمارات العامة في البنية التحتية والمرافق الاجتماعية في المناطق الداخلية
- الاتجاه نحو مزيد من الاستقطاب في الإستثمارات والإقتصاد والنشاط السكاني وفي النشاط الاقتصادي الأكثر تركيزًا على الساحل
- إمكانية ضعيفة للمدن والمعتمديات الداخلية للحفاظ على السكان وعدم مغادرة العالم الريفي، لا سيما مع التغيرات المناخية المختلفة
- هروب رؤوس الأموال والمستثمرين إلى أكثر المناطق تطوراً و"الاستقطاب الاقتصادي" وانخفاض النمو وارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المناطق المهمشة
- المؤشرات الاجتماعية والظروف المعيشية تكشف عن تباين كبير بين المناطق، وخاصة على المستوى المحلي
- تفاقم المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والهجرة غير الشرعية والجريمة
- تزايدالإختلال التنموي (المحلي والجهوي)خاصة في التشغيل والصحة والزيادة الكبيرة في الاحتجاجات والإضرابات والاعتصامات.
- الشعور بالإحباط في المناطق المحرومة والمهمشة وتزايد الجريمة والفقر، وخاصة فشل "المصعد الاجتماعي" من خلال التعليم.

3.II. التخطيط واللامركزية

1.3.II. التخطيط التنموي

ترى نسبة كبيرة من المستجوبين أن التخطيط التنموي يقع بالأساس على المستوى الوطني (63٪) وأقل من 15٪ فقط من المجيبين يرون أنه يقع على المستوى المحلي، المستوى "الوسيط" بينهما مرتبط بالبعد الجهوي والإقليمي، والذي يتعلق بـ 22٪ من المستجوبين.

الجدول رقم 4. البعد (المحلي أو الجهوي أو الوطني) للتخطيط التنموي

	التكرار	النسبة المائوية
على المستوى الوطني	267	63,1
على المستوى الجهوي	93	22,0
على المستوى المحلي	63	14,9
المجموع	423	100

المصدر: الدراسة الميدانية

وهذا يؤكد تحليلنا (في القسم السابق)على أهمية المركزية السياسية والإدارية، والذي يتعلق هنا بسياسات التخطيط. لهذا السبب، نسبة كبيرة من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم (أكثر من 81٪) ترى أن تصميم وتنفيذ هذا التخطيط غير فعال.

الجدول رقم5 فاعلية التخطيط حسب المستجوبين

	التكرار	النسبة المائوية
نعم (فعال)	77	18,2
لا (غير فعال)	346	81,8
المجموع	423	100

المصدر: الدراسة الميدانية

عوامل وتفسيرات عدم نجاعة فاعلية التخطيط -على حد تعبير المستجوبين- متعددة، من بين هذه العوامل، يمكننا أن نذكر ما يلي:

- لم يتم وضع التخطيط على المستوى الإقليمي والمحلي الذي يدرك احتياجات المواطنين بدقة أكبر من المستوى المركزي
- التخطيط لا يدمج جميع المشاكل المحلية، في حين أن كل منطقة وكل بلدية لديها مشاكل خصوصية ومحددة للغاية
- لم يشارك الممثلون المحليون والجهويون في هذا التخطيط
- ضعف التنظيم الإداري والسياسي مما يسهم في تأخير كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية
- عدم متابعة ما تم التخطيط له وعدم معرفة الأخطاء المختلفة للقيام بإصلاحها
- الفشل في تحقيق الأهداف المحلية والإقليمية، وضعف الموارد المادية والمالية، وخاصة أهمية الفساد والرشوة
- عدم مشاركة الجهات الفاعلة المحلية في التخطيط واقتصار التخطيط على المدى القصير وغياب التخطيط الإستراتيجي
- الفرق الشاسع بين الأهداف الأولية والإنجاز الحقيقي للمشاريع والعقبات الإدارية والسياسية .

من ناحية أخرى، من أهم عراقيل التخطيط الرئيسية التي وقع ذكرها هي إهمال الجانب الإقليمي والمحلي، مما أدى إلى مركزية الخطط وإهمال البعد الجهوي.

ووفقًا لأكثر من 90٪ من المستجوبين، فإن عدم التخطيط الإقليمي وضعف فاعليته يرجع إلى غياب وضعف اللامركزية. وكما يؤكد أحد المستجوبين، "في غياب اللامركزية، لا يمكن لصناع القرار الإقليميين والمحليين اتخاذ القرار المناسب، اعتمادًا على احتياجات المنطقة دون موافقة الدولة". بالإضافة إلى ذلك، "تأتي جميع قرارات التطوير والتنمية من مكاتب الوزراء، والشيء نفسه ينطبق على وسائل التمويل والميزانية، دون مراعاة الخصائص الإقليمية والمحلية".

وحسب مستجوب آخر، فإن غياب اللامركزية هو عامل رئيسي في عدم التخطيط الإقليمي والمحلي، لأن تحقيق اللامركزية جزء من الإصلاح الإداري والسياسي الحالي. وتغطي اللامركزية نقل سلطات الدولة إلى السلطات المحلية أو الجهوية وتسهل المشاركة الحقيقية في القرار لجميع أولئك الذين لهم علاقة مباشرة ودائمة بالواقع العميق الإقليمي والمحلي.

2.3.II. اللامركزية

على الرغم من أهميتها وآثارها الإيجابية على التخطيط وعملية التنمية، إلا أن العديد من العقبات تعيق اللامركزية في تونس. ووفقًا للمستجوبين، فإن هذه العوائق عديدة أهمها:

* على المستوى السياسي

- يمكن للنظام السياسي أن يعيق اللامركزية وذلك لمزيد تكريس هيمنة السلطة المركزية

- هناك الكثير من الأحزاب السياسية لكنها ليست فعالة على المستوى المحلي من حيث جاذبية المواطنين

- غياب الإرادة السياسية لنقل السلطة من المركز إلى الولايات والمعتمديات أو البلديات

- سياسة الدولة التي تركز على أهداف سياسية بحتة ولا تركز حقًا على التنمية الإقليمية والمحلية.

* على المستوى الإداري والقانوني

- لم يقع تحديث التقسيم الترابي والإداري للمناطق بعد وقد يؤدي ذلك إلى حدوث خلل في المستقبل

- التكلفة العالية لإنشاء مناطق إدارية جديدة وقلة تدريب الممثلين المنتخبين المحليين

- ضعف معدل التأطير وضعف وجود الإطارات العليا في الادارات الإقليمية والمحلية مقارنة بالمستوى المركزي، لذلك نجد موارد بشرية أقل تأهيلا بعيدا عن المركز

- ضعف توزيع الموارد البشرية بين الحكومة المركزية والمحلية، وضعف الخدمات العامة وأهمية البيروقراطية الإدارية

- القوانين لا تلبي متطلبات اللامركزية (أي القوانين التي تحكم دور السلطات المحلية ومؤسسات الرقابة والإدارة).

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من كل هذه العقبات، فإن تأثير اللامركزية على التنمية الإقليمية والمحلية لا شك فيه، وأكثر من 90٪ من السكان الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون أن هذه اللامركزية يمكن أن تعزز التنمية وتطورها.

ويفسر التأثير الإيجابي للامركزية على التنمية المحلية والإقليمية (من خلال العديد من المستجوبين) بأن التخطيط المحلي والجهوي يصبح أكثر كفاءة وأكثر دقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعزز اللامركزية التنمية لأن المسؤولين الإقليميين والمحليين يعرفون المشاريع ذات الأولوية بشكل أفضل من المخططين المركزيين . إضافة إلى وضع استراتيجيات التنمية على المستوى المحلي مع احترام خصوصيات الإقليم بفضل المعرفة المتعمقة بمشاكل كل منطقة من جانب المواطنين والمسؤولين التنمويين الذين يشاركون في التشخيص واتخاذ القرارات.

3.3.II. خصائص البيئة المحلية

الإخفاقات المذكورة سابقا (حول نقائص وعراقيل التنمية المحلية والجهوية) يمكن أن تفسر أهمية عدم رضا المستجوبين بشأن وضعية الجماعات المحلية. في الواقع، يعتقد أكثر من 63٪ من المستطلعين أن هذا الوضع مقلق (أو مقلق للغاية) و 17٪ يعتقدون أنه خطير. وبالتالي، فإن نسبة الرضا لا تتجاوز 19٪ فقط من المستجوبين.

الجدول رقم 6 وضع الجماعات المحلية

	التكرار	النسبة المائوية
مقبول (أو إيجابي أو مرض)	08	1,9
عادي	72	17,0
مقلق	171	40,4
مقلق للغاية	98	23,2
خطير جدا	74	17,5
المجموع	423	100

المصدر: الدراسة الميدانية

عوامل وتفسيرات هذا الاستياء متعددة، وفقًا لبعض المستجوبين:

- هذا الوضع خطير لأن "الأوساخ موجودة في كل مكان، وإدارة الموارد سيئة، وحتى الطريق في بعض الأحيان غير صالحة للإستعمال"
- وضعية الجماعات المحلية تبعث على القلق الشديد لأنها تفتقر إلى الكفاءة والشفافية والرغبة في تحسين الظروف المعيشية للمناطق والبلديات. بالإضافة إلى ذلك، هذا الوضع خطير بسبب عدم وجود قرارات إصلاح جوهرية وبسبب انتشار الفساد والرشوة بشكل كبير
- التلوث الذي يهدد المساحات الخضراء للمدينة ونفايات البناء التي تلوث الغابات
- عدم ثقة الشباب بوعود صناع القرار، مما يقلل من مشاركتهم في مختلف المجالات
- التطور السريع والمقلق للتجارة الموازية وللقطاع غير الرسمي
- **ثقافة الكسل والبيروقراطية الخانقة و ثقافة الفساد والرشوة.**

رابعا: المقترحات والتوصيات

من أجل تجاوز نقائص الحكم المحلي والجهوي، أشار المستجوبون إلى العديد من المقترحات لتحسين مستوى التنمية المحلية والإقليمية في تونس. وهذه التوصيات والمقترحات (التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون "حلا سحريا" لكل إشكاليات التنمية في تونس)هي أيضا خلاصة عديد الدراسات التي قمنا بها حول هذا الموضوع (والتي قام بها أيضا الكثير من المختصين لا سيما الباحثين في الجغرافيا وفي الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم السكان).

ويمكن أن نلخص هذه المقترحات فيما يلي:

-تدعيم المجتمع المدني ومشاركة الجمعيات والمواطنين في التنمية الجهوية والمحلية.

-أهمية اشراك كل الكفاءات الوطنية والأحزاب السياسية والجمعيات... وخطر التخطيط الأحادي (الذي تقوم به نخب وهياكل الدولة وحدها دون غيرها).

-زيادة ودعم الموارد البشرية والمالية للجهات لا سيما الداخلية منها وإعطاء موارد إضافية (من الميزانية خاصة) لتمويل البنية التحتية والمرافق العامة.

-وضع برامج تنموية دقيقة ومحددة من بين أهدافها جذب الإطارات والكفاءات القادرة على دفع التنمية البشرية بالجهات.
-إعطاء الجهات (والسلطات الجهوية) صلاحيات أوسع في تحديد أولويات التنمية بكل إقليم وفي صياغة البرامج الجهوية للتنمية
-خلق المزيد من المناطق الصناعية ودفع الاستثمار الخاص (بواسطة الحوافز لا سيما الجبائية منها) وتنويع القطاع السياحي خاصة السياحة الثقافية والأثرية والبيئية المهملة بصفة كبيرة إلى الآن
-تعزيز التكوين وتقوية "الرأسمال البشري" والموارد البشرية في الجهات لاسيما بتدعيم المؤسسات التعليمية والجامعية وخاصة المرافق الصحية التي تكاد تكون منعدمة في العديد من الجهات الداخلية.
-تدعيم دور المجتمع المدني في المشاركة في الشؤون العامة والاختيار الجيد للمسؤولين التنمويين الجهويين، الإداريين منهم والسياسيين.
-عدم الاكتفاء بما يسمى " تخطيط المكاتب" بل الاهتمام بالإحاطة الدقيقة بالواقع وبالميدان.
-المزيد من التنسيق بين البرامج التنموية والقدرات الإنتاجية للإقليم أو للجهة (وذلك حسب الخصائص المميزة لكل منطقة).
-خلق أقطاب صناعية متطورة وتدعيم المناطق الصناعية والأقطاب التكنولوجية والبنية التحتية لكل جهة.
-التنفيذ الفعلي للمشاريع والبرامج وعدم الاكتفاء بتخطيط البعض منها وبالوعود الانتخابية والسياسية (التي تبقى حبرا على ورق).
-التنمية الجهوية لا يجب أن تبقى وقتية ظرفية (conjoncturelle) أو قطاعية (sectorielle) بل هي إستراتيجية على المستوى المتوسط والبعيد لها دور حيوي للاقتصاد التونسي.
-أهمية الحرص على المراجعة الدائمة للخيارات التنموية والحد من الأخطاء والسلبيات حتى لا تتفاقم وتكثيف البحوث العلمية والدراسات الميدانية للتشخيص الصحيح للمسار التنموي.

من جهة أخرى، فإن بعض التوصيات والمقترحات المذكورة أعلاه تستحق اهتماما خاصا، فإذا كان من البديهي أن العامل الاقتصادي (تدعيم الاستثمارات، خلق المناطق الصناعية...) هو أحد أهم دوافع التنمية الجهوية (وهنا نؤكد على الدور الرئيسي للبنية التحتية ثم الاستثمارات والمناطق الصناعية بعد ذلك)، فإن العامل السياسي والإداري لا يقل أهمية.
فكما أن الديمقراطية على المستوى الوطني مطلب شعبي فإن الديمقراطية الجهوية أيضا لها دور رئيسي في دفع التنمية، ذلك أن الحوكمة الترابية Géo gouvernance تمكّن المواطن والفرد من المساهمة بصفة فاعلة في شؤون حيّه أو مدينته أو بلديته أو جهته، وكما أشار إلى ذلك عديد الباحثين يمكننا ذلك من القطع مع الحكم العمودي المسقط من أعلى (top down) إلى الحكم التشاركي والنابع من القاعدة(Bottom up) .
وتحيلنا هذه الإشكالية إلى مسألة اللامركزية التي تستحق تقييما علميا دقيقا، ذلك أن الواقع يكشف لنا أن المركزية لا سيما الإدارية منها بقيت إلى الآن مشطة جدا مما يؤثر على أخذ القرار

(السياسي والاقتصادي والتنموي) ومما يقصي الفاعلين الاجتماعيين. فتطبيق اللامركزية فعليا (لا إبقاؤها شعارا فضفاضا) ذو فائدة كبرى لأنه سيعطي للأقاليم الفرصة للمساهمة في جميع مراحل العملية التنموية (التخطيط، التنفيذ والمراقبة) وهذا شريطة أن يكون ذلك بواسطة كفاءات وطنية ومحلية جيدة التدريب وعلى معرفة عميقة بالمعطيات الحقيقية والميدانية (ولم لا أصيلة هذه الجهات لتكون معرفتها نابعة من الواقع الميداني للمنطقة).

إن العوائق الموجودة أمام "الديمقراطية الجهوية" يجب تنحيتها جانبا لأنها تضعف دور الفاعلين الجهويين والمحليين، في حين أن التنمية الحقيقية هي عملية تشاركية وهي تنمية ذاتية (Développement endogène) تلعب فيها " القوة الذاتية" والعامل البشري الدور الأهم (بالطبع دون إنكار قيمة الثروة والعامل المالي) وذلك حتى تصبح الجهات فعلا الفاعل الرئيسي والقوة المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لتونس.

خاتمة:

حاولنا في هذا المقال، الذي يركز على نتائج دراسة ميدانية، إجراء تحليل مقتضب لتمثلات وتصورات السكان والمسؤولين التنمويين بشأن الجوانب المختلفة المتعلقة بمسألة التنمية المحلية والجهوية في تونس. وتتعلق هذه الاشكاليات بعدة عناصر من بينها: شروط التنمية المحلية المتوازنة، عوائق التنمية الجهوية والمحلية، ديناميكية وتطور الجهة ونقاط قوتها وضعفها، عوامل وتفسيرات الخلل التنموي المحلي والجهوي(لا سيماالأسباب السياسية والعوامل الاقتصاديةوالتاريخية والاجتماعية)، انعكاسات التنمية غير المتكافئة، التخطيط واللامركزية وخصائص البيئة المحلية ونقائص الحكم المحلي...

من ناحية أخرى، وإلى جانب المشكلة المحلية والجهوية ومسألة اللامركزية في تونس، فإن مسألة تجديد نموذج التنمية أمر ضروري. وكما أكد ذلك العديد من المختصين (Ben22p ,2019 Hammouda Hakim,) فإن الأزمة التي نعيشها اليوم هي دليل لا على ركود اقتصادي فحسب بل هي علامة على إشكاليات أعمق مرتبطة بنموذج التنمية والعقد الاجتماعي الموروث منذ الاستقلال.

قائمة المراجع:

1. المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (2016)، ماهية ودلالات التنمية في علاقة مع الواقع التونسي، ورقة عمل عدد 14، تونس.

2.عميرات عبد الحكيم (2004) ،التنمية ومشروع التغريب،رسالة ماجستير(علم الإجتماع) كلية العلوم الاجتماعية جامعة الجزائر، الجزائر.

3. رافي كانبور(2013)، التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: دروس من التجارب (مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية - العدد 5. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، -https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS

PDFDocumentLibrary/document_702B98AF.pdf

4.نصر الدين السيد ،(2013)الثقافة العَلمانية: هكذا تحدث أمارتيا سن .الحوار المتمدن-العدد: 4015

https://m.ahewar.org/s.asp?aid=347388&r=0&fbclid=IwAR3Jwife6O-2K2bzLE5xtHNLJ3LQLVtPtzSmIcxaRGaLdtaNqSlf6jLjANE

5.المعهد الوطني للإحصاء:-المسح الوطني حول نظرة المواطن إلى الأمن والحريات والحوكمة المحلية؛ جوان 2018 ،تونس

6.نتائج التعداد العام للسكان والسكنى 2014(يونيو 2016)،تونس-http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/rapport-gouvernance-avec%20couv%2022062018.pdf

7.المسح الوطني حول السكان و التشغيل لسنة 2018 (ديسمبر 2018)،تونس

8. Aydalot Philippe (1966), La structuration de l'espace économique tunisien, RTSS nº 5, CERES, Tunis.

9. BelhediAmor (2018), Les disparités spatiales en Tunisie. Défis et enjeux, Conférence à la Faculté des Sciences Economiques & Gestion de Tunis- Université Al-Manar, Tunis.

10. BelhediAmor (1996), Développement régional, rural, local, Cahiers du CERES, Série Géographique n°17, CERES, Tunis.

11. Ben Hammouda Hakim (2019), Sortir du désenchantement. Des voies pour renouveler le contrat social tunisien, Editions Nirvana, Tunis.

12. Ben Romdhane Mahmoud (2018), Tunisie. La démocratie en quête d'État. Ou comment reprendre la voie de la prospérité partagée, Sud Éditions, Tunis.

13. BousninaAdel (2019), La Tunisie périphérique oubliée. Essai sur le développement local, la marginalisation et les disparités territoriales, Edition l'Harmattan, Paris, France.

14. BousninaAdel (2015), Population et développement en Tunisie, Edition l'Harmattan, Paris, France.

15. BousninaAdel (2012), Le littoral et le désert tunisiens. Développement humain et disparités régionales en Tunisie, Edition l'Harmattan, Paris, France

16. Ministère de Développement Régional et de la Planification (2012), Vers une nouvelle carte des zones de développement, MDRP, Tunis.

17. PNUD (2016), Rapport mondial sur le développement humain 2016. Le développement humain pour tous**,**Programme des Nations Unies pour le Développement, New York, USA

18. Sen Amartya (2001), Ethique et économie, et autres essais, PUF, Paris, France.
19. Sen Amartya (2000), Un nouveau modèle économique. Développement, justice, liberté, Éditions Odile Jacob, Paris, France.
20. TizaouiHamadi (2018), Pour un nouveau paradigme du développement régional en Tunisie. Pas de développement régional sans industrie, Arabesques éditions, Tunis.
21. Tremblay Marielle, Tremblay Pierre-André et Tremblay Suzanne (dir), (2002) Développement local, économie sociale et démocratie, Presses de l'Université du Québec, Canada.

الملحق-الإستمارة[5]

يهدف الاستبيان إلى تعميق معرفتنا بالتنمية المحلية والجهوية. سيتم استخدام نتائجه للأغراض العلمية والأكاديمية فقط.

نشكركم على تفضلكم بالإجابة على الأسئلة التالية :

معلومات عامة :

اسم المستجوب (اختياري)

الجنس:

العمر:

الوظيفة:

مكان العمل:

مكان الإقامة:

المستوى التعليمي:

1-حسب رأيكم ماذا تعني التنمية المحلية؟

……

……

2- ما هي شروط التنمية المحلية المتوازنة ؟

……

……

3- في جهتكم (أو ولايتكم أو معتمديتكم) ، ما هي أهم نقاط القوة والمعوقات (فيما يخص التنمية)

……

……

[5]نظرًا لأن الإستمارة طويلة (تحتوي على ما يقرب من 35 سؤالًا)، فقد أدرجنا في الملحق الأسئلة الأكثر أهمية فقط.

4- ما هي أسباب (عوامل ، تفسيرات) التنمية غير المتكافئة (عوامل وتفسيرات الخلل التنموي المحلي والجهوي) على المستوى:

-السياسي

-الاقتصادي

- الإداري

-الاجتماعي

- الجغرافي

5- ما هي تداعيات (أو نتائج) التنمية غير المتكافئة (نتائج الخلل التنموي المحلي والجهوي) على المستوى:

-السياسي

-الاقتصادي

- الإداري

-الاجتماعي

6- ما هي معوقات اللامركزية على المستوى:

-السياسي

-القانوني

-الإداري

7- حسب رأيكم ، ما هي أبرز الثغرات والمزايا الرئيسية للحكم المحلي(Gouvernance في بلديتكم (أو جهتكم أو معتمديتكم) ؟

.....

.....

8-ما هي أولويات السياسة الإقليمية الحالية؟

.....

.....

9- ما هي المبادرات السابقة (أو التي في طور التحضير) التي تسهلإعادة التوازن المحلي والجهوي؟

.....

.....

10-ما هي أهم الصعوبات التي تواجه إعادة التوازن المحلي والجهوي؟

.....

.....

11- حسب رأيكم ما هي مقترحاتكم من أجل التنمية المحلية لجهتكم (أو ولايتكم أو معتمديتكم) ؟

.....